محمد أمقران

حاصل على شهادة الدكتوراه

في القانون العام والعلوم السياسية

القضاء الإداري ضمان للامركزية الترابية بالمغرب

الطبعة الأولى

2023

الفهـــرس

مقدمة 3
القسم الأول : التأسيس لرقابة القاضي الإداري على الجماعات الترابية 17
الفصل الأول : أساس رقابة القاضي الإداري على الجماعات الترابية 19
المبحث الأول: الأساس المنبثق من الإصلاح الإداري والمالي للجماعات الترابية 19
المطلب الأول: الإصلاح الإداري للجماعات الترابية 20
الفقرة الأولى: الإدارة الالكترونية 20
الفقرة الثانية: الوظيفة العمومية الترابية 25
المطلب الثاني: علاقة رقابة القاضي الإداري على الجماعات الترابية بالإصلاح المالي المحلي 30
الفقرة الأولى: نظام رقابة موارد الجماعات الترابية 30
الفقرة الثانية: نظام رقابة نفقات الجماعات الترابية 39
المبحث الثاني: خصوصية القاضي الإداري أساس لرقابته على الجماعات الترابية 45
المطلب الأول: خصوصية بنية القضاء الإداري 46
الفقرة الأولى : الخصوصية المستقاة من إختلاف عمله عن القضاء المدني 46
الفقرة الثانية : خصوصية البنية المستقاة من إختلافه عن القاضي المالي 53
المطلب الثاني : خصوصية عمل القضاء الإداري أساس لرقابة الجماعات الترابية 57
الفقرة الأولى: تمييز عمل القاضي الإداري عن القاضي المدني 57
الفقرة الثانية : تمييز عمل القاضي الإداري عن عمل القاضي المالي 62

الفصل الثاني : أسس رقابة القاضي الإداري على الجماعات الترابية 73
المبحث الأول: الأسس العامة لرقابة القاضي الإداري على الجماعات الترابية 74
المطلب الأول: المبادئ الدستورية المؤسسة لرقابة القاضي الإداري على تدبير الجماعات الترابية لشؤونها بكيفية ديمقراطية 75
الفقرة الأولى: مبدأ التدبير الحر 75
الفقرة الثانية: المراقبة الإدارية في الدستور 86
المطلب الثاني : مقتضيات القانون التنظيمي للمالية المؤسسة لرقابة القاضي الإداري على الجماعات الترابية 92
الفقرة الأولى : ميزانية النتائج 93
الفقرة الثانية : التقييم 101
المبحث الثاني : الأسس الخاصة لرقابة القاضي الإداري على الجماعات الترابية 106
المطلب الأول : الأسس المستقاة من القوانين التنظيمية للجماعات الترابية 107
الفقرة الأولى :ترسيخ القوانين التنظيمية لإستقلالية التدبير 107
الفقرة الثانية: المراقبة الإدارية الواردة في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية 102
المطلب الثاني: التأسيس المستشف من مضامين القانون المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية 108
الفقرة الأولى: الرقابة على تنظيم وسيرالإنتخابات 119
الفقرة الثانية: الرقابة القضائية على العملية الإنتخابية 124
خاتمة القسم الأول 129
القسم الثاني : تطبيقات رقابة القاضي الإداري على الجماعات الترابية 131
الفصل الأول : رقابة القاضي الإداري على تنظيم و تسيير مجالس الجماعات الترابية 133

المبحث الأول : رقابة القاضي الإداري على تنظيم مجالس الجماعات الترابية 134
المطلب الأول : الرقابة على إنتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.....134
الفقرة الأولى : طعن المنتخبين في الإنتخابات الترابية 135
الفقرة الثانية: السلطة المركزية والطعن في الإنتخابات 146
المطلب الثاني: إنهاء القاضي الإداري لمهام رؤساء المجالس الترابية 149
الفقرة الأولى : التدخل التلقائي للقاضي الإداري 150
الفقرة الثانية: الإحالة من طرف السلطة المركزية 154
المبحث الثاني: ضمان القاضي الإداري لإستقلالية تسيير الجماعات الترابية 160
المطلب الأول: الرقابة على النظام الداخلي للجماعات الترابية 160
الفقرة الأولى: عدم إحالة النظام على السلطات المركزية.....161
الفقرة الثانية: الإحالة على القاضي الإداري 166
المطلب الثاني: الرقابة على جدول أعمال الجماعات الترابية.....171
الفقرة الأولى: عدم إدراج نقط السلطة المركزية 172
الفقرة الثانية: التعرض على النقاط التي لا تدخل في جدول الأعمال 177
الفصل الثاني: الرقابة على إختصاصات وصلاحيات الجماعات الترابية.....183
المبحث الأول: الرقابة على إختصاصات الجماعات الترابية 184
المطلب الأول: الرقابة على الإختصاصات الذاتية.....185
الفقرة الأولى: الرقابة على برنامج عمل الجماعة 186
الفقرة الثانية : الرقابة على التجهيز 189
المطلب الثاني: الرقابة على الإختصاصات المشتركة والمنقولة للجماعات الترابية 193
الفقرة الأولى: الرقابة على الإختصاصات المشتركة للجماعات الترابية.....194

الفقرة الثانية : الإختصاصات المنقولة.....199
المبحث الثاني: الرقابة على صلاحيات الجماعات الترابية.....203
المطلب الأول: الرقابة على الشؤون المالية والتنموية.....204
الفقرة الأولى: التداول في شؤون الميزانية والجبائية.....205
الفقرة الثانية: التداول في شؤون التنمية الترابية 211
المطلب الثاني : الرقابة على السلطة التنظيمية والتنفيذية للجماعات الترابية 216
الفقرة الأولى: الرقابة على السلطة التنفيذية لرؤساء المجالس الترابية 217
الفقرة الثانية: الرقابة على السلطة التنظيمية لرؤساء المجالس.....222
خاتمة القسم الثاني 237
خـــاتـمـــة 239
لائحة المراجع 243
الفهرس 261

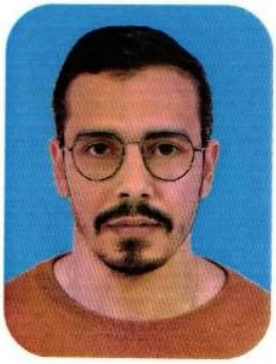

محمد أمقران

حاصل على شهادة الدكتوراه
في القانون العام والعلوم السياسية

تتمركز رقابة القاضي الإداري على الجماعات الترابية بالمغرب، في صلب الأحداث الراهنة ومركز النقاش على الصعيد الوطني، خاصة وأن مبدأ التدبير الحر يمنح هذه الجماعات حرية كبيرة فيما يتعلق بتدبير شؤونها المحلية. ونتيجة لذلك، تحتل القضايا المتعلقة بالتدبير الترابي مكانًا استراتيجيًا في الاهتمامات الرئيسية للسياسات العامة بالمغرب.

يعالج هذا الكتاب الإدارة الراهنة للجماعات الترابية بالمغرب، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات المتمثل في تدخل سلطة المراقبة الإدارية، من خلال تطوير رقابة القاضي الإداري على الجماعات الترابية بالمغرب.

الكلمات المفتاحية: رقابة القاضي الإداري، رقابة السلطة الإدارية، التدبير الحر، التفريع، الاستقلالية

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma

الثمن 90 درهم

9 789920 567817